الوقت قد حان الآن: بحث عن العدالة القائمة على النوع الاجتماعي والنزاع والهشاشة في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا

الملاحظات التحليلية وفق البلد:
العراق

الكاتب:
ماثيو بامبير، مستشار،
انترناشونال ألرت

Foreign & Commonwealth Office

OXFAM

international alert

الخلفية العامة

أدّت المنظمات المعنية بحقوق المرأة دوراً بارزاً في التاريخ العراقي على الرغم من تأثّر نفوذها نتيجة النزاعات المختلفة. فقبيْل استيلاء حزب البعث على السلطة سنة ١٩٦٨ شهد العراق حركة مجتمع مدني حيث تأسست المنظمات النسائية العراقية والكردية الأولى سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٨، على التوالي[١]. غير أن صدام حسين عمد إلى إقفال العديد من هذه المنظمات المعنية بحقوق المرأة المستقلة واستبدلها بالاتحاد العام لنساء العراق. وعلى الرغم من هذا الواقع الذي كان قائماً، وقبل اندلاع حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، شعرت الحكومة العراقية أن مشاركة المرأة هي أمر أساسي في تحقيق نمو اقتصادي وقامت بالتالي بإنفاذ عدد من قوانين التوظيف والتعليم والقوانين الاجتماعية التقدمية التي شجعت المرأة على المشاركة في القوة العامة والحياة العامة[٢]. غير أن هذا التقدم قد توقف فجأة وتدهور تدهوراً سريعاً في أعقاب حرب الخليج ونتيجة العقوبات الاقتصادية من جهة ولجوء صدام حسين المتزايد آنذاك إلى الشريحة الدينية والقبلية من الشعب العراقي لكسب الدعم السياسي[٣]. وعلى الرغم من ادعاءات الولايات المتحدة الأميركية بأنها «حرّرت المرأة»[٤]، كان لحرب العراق عام ٢٠٠٣ وما تلاها من حرب أهلية تأثير مدمّر على النساء العراقيات بحيث ظهر على شكل ازدياد في عمليات الاتجار بالبشر وحالات البغاء القسري واغتيال الناشطات والعنف المنزلي والأسري وجرائم الشرف والتشريعات التمييزية وارتفاع معدلات[٥] الفقر.

الجدير ذكره أن النزاع السائد حاليا في العراق قائم بين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) والتحالف الهش الذي يضم الجيش العراقي والحلفاء الدوليين وقوات البشميركة الكردية وقوات الحشد الشعبي الشيعية إلى جانب مجموعات أخرى مسلحة قبلية وعرقية غير منظمة. وعام ٢٠١٣-٢٠١٤، تمكنت داعش من السيطرة على أجزاء كبيرة من غرب وشمال العراق ليتواصل منذ ذلك النزاع. ولقد كان لذلك وقع مدمّر على أفراد الشعب العراقي لا سيما النساء والفتيات منهم، كما كان ذلك عنصراً مسبباً في النزوح الداخلي لما يقارب ثلاثة ملايين عراقي إلى مناطق أخرى من البلاد ومن بينها إقليم كردستان العراق. وأدى تسليط الضوء على داعش في تهدئة التوترات بشكل مؤقت بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الفدرالية بشأن الحدود المتنازع عليها والتي أدت سابقاً إلى قيام نزاع[٦] أيضاً.

[١] المشهد العام لوضع المرأة في العراق قبل انهيار نظام صدام حسين، هيومن رايتس واتش، وثيقة اطلاعية، نوفمبر 2003.
https://www.hrw.org/legacy/backgrounder/wrd/iraq-women.htm#P15_3742

[٢] سعاد جوزف، استراتيجيات النخبة في بناء الدولة: المرأة والعائلة والدين والدولة في العراق ولبنان، في شأن المرأة والإسلام والدولة، إصدار ة دي. كانديوتي، ليدين: إي. جاي. بريل، 1992

[٣] ناديا العلي، الحرب على العراق من وجهة نظر نسوية
http://eprints.soas.ac.uk/12116/1/Works_%26_Days.pdf

[٤] ناديا العلي ونيكولا برات، نحو أي تحرير؟ المرأة واحتلال العراق، ببركلي: دار نشر جامعة كاليفورنيا 2010.

[٥] عند تقاطع الطرق: حقوق الإنسان في العراق بعد ثماني سنوات من الاجتياح بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، هيومن رايتس واتش، 21 فبراير 2011.
https://www.hrw.org/report/2011/02/21/crossroads/human-rights-iraq-eight-years-after-us-led-invasion

[٦] للاطلاع على الخلفية العامة لهذه النزاعات، مراجعة: إينغا روغ وهانس ريمسكا: الأكراد كأطراف وضحايا في نزاعات العراق، المراجعة الدولية للصليب الأحمر، 89 (868)، ديسمبر 2007

المنهجية المعتمدة والتحديات القائمة

تستند دراسة الحالة هذه إلى مقابلات اجريت مع منظمتيْن معنيتين بحقوق المرأة في بغداد وأخرى في البصرة وثماني منظمات في إقليم كردستان العراق (اثنان في محافظة دهوك، واثنين في إربيل وأربع في السليمانية). وأجريت المقابلات مع أحد الناشطين في إربيل وأكاديميين في بغداد بالإضافة إلى منظمة دولية غير حكومية مقرها إربيل. وأجريت أيضاً سبع مناقشات مجموعات تركيز تشمل ٣٣ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٦ و٥٥ سنة في أربيل ودهوك.

وواجهتنا صعوبات كثيرة في محاولتنا التواصل مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة الدينية أو التابعة لحزب سياسي لا سيما أن هذه المنظمات قد أبدت شكوكاً حيال دوافع البحث وأظهرت تردداً في المشاركة بمواضيع الدراسة. ومن هذا المنطلق، ندعوكم إلى قراءة التحليل التالي مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمثل سوى جزء من المشهدية العامة للحركة الحقوقية النسائية.

النتائج

١. من هي الجهة التي تملأ الهوّة التي خلفتها الدولة في العراق؟ ما هي المواقف والخطابات والخطوات التي تعتمدها هذه الجهات الفاعلة والدولة حيال مسألة العدالة القائمة على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة؟ وكيف تغيّرت هذه المواقف والخطابات والخطوات مع مرور الوقت؟

في إقليم كردستان العراق، الجهات الفاعلة السائدة هي حكومة إقليم كردستان حيث تتألف الحكومة من ممثلين عن أكبر حزبيْن، الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني. **وترى المنظمات المعنية بحقوق المرأة أن خطاب حكومة إقليم كردستان بشأن حقوق المرأة يُعتبر تقدمياً بشكل نسبي بالمقارنة مع مناطق أخرى في العراق** وأن حكومة إقليم كردستان قد تعاملت بشكل علني مع مسائل كانت فيما مضى محظورة لا سيما أنها مرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي مثل جرائم الشرف والزواج المبكر. كما أسست حكومة إقليم كردستان المؤسسات الحكومية الضرورية لتحسين الوضع القائم لحقوق المرأة وتشمل المجلس الأعلى لشؤون المرأة والمديرية العامة لمكافحة العنف ضد المراة ومجلس مراقبة حقوق المرأة. غير أن معظم المنظمات المعنية بحقوق المرأة لا ترى أن هذه المؤسسات تمتلك الدعم المالي والسياسي المطلوب لإحداث فرق ملموس. **كما أضافوا أن الخطاب التقدمي الذي تعتمده حكومة إقليم كردستان لا يعكس بالضرورة الإرادة الفعلية لتحسين وضع المرأة في إقليم كردستان العراق، والهدف منه تهدئة المنظمات الدولية غير الحكومية والشركاء الحكوميين الذين يمولون حكومة إقليم كردستان.** وقد أشارت بعض المنظمات المعنية بحقوق المرأة إلى تغيير سلبي حدث مؤخراً في خطاب حكومة إقليم كردستان بشأن حقوق المرأة نتيجة اعتماد الحزب الديمقراطي الكردستاني المتزايد على العشائر للحصول منها على الدعم السياسي والمالي.

أما خارج إطار إقليم كردستان العراق، يتم تنازع القيادة السياسية بشأن حقوق المرأة بين جهات فاعلة عديدة تشمل الحكومة الفدرالية والمحلية والسلطات الدينية والتقليدية وداعش بالإضافة إلى العديد من المجموعات المسلحة غير الحكومية. من جهتها، عمدت الحكومة العراقية إلى تأسيس عدد من المؤسسات وإطلاق مبادرات وتشمل وزارة شؤون المرأة ومبادرة خطة العمل الوطنية للقرار ١٣٢٥ واعتماد نسبة ٢٥٪ للمرأة من أعضاء البرلمان تهدف افتراضياً إلى تحسين وضع حقوق المرأة. غير أن المنظمات المعنية بحقوق المرأة تعتبر هذه المؤسسات هيئات تفتقر إلى العمق المطلوب وقد تمّ تأسيسها بهدف تلبية طلبات المجتمع الدولي، وخير دليل على ذلك حلّ وزارة شؤون المرأة وعدم حصول خطة العمل الوطنية للقرار ١٣٢٥ على التمويل[٧]. **وتعتبر المنظمات المعنية بحقوق المرأة بالتالي أن الحكومة الفدرالية عدائية تجاه مسألة حقوق المرأة**. هذا وقد تدهور موقف الحكومة حيال حقوق المرأة مع مرور الوقت لا سيما مع تزايد اعتمادها على الدعم السياسي للقادة الدينيين النافذين والعشائر: وهما مجموعتان غالباً ما تنظران إلى حقوق المرأة من منظار سلبي ومحافظ. بموازاة ذلك، تسيطرة قوات الحشد الشعبي على أجزاء أخرى من العراق بما في ذلك الأراضي التي كانت سابقاً خاضعة لتنظيم داعش وأجزاء أخرى من بغداد والبصرة. ويصعب إثبات طبيعة خطاب قوات الحشد الشعبي حيال حقوق المرأة لا سيما وأنها تضم أكثر من ٤٠ وحدة قتالية مختلفة وتتفاوت أولوياتها وقياداتها السياسية. وقد اتهمت بعض وحدات قوات الحشد الشعبي بانتهاك حقوق الإنسان والمدنيين[٨] حيث أفادت المنظمات المعنية بحقوق المرأة بأنها منعت من العمل في المناطق التي تقع تحت سيطرة هذه القوات. وبالنسبة إلى تنظيم داعش، لطالما كانت مقاربته بدائية لحقوق المرأة والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي بحيث انه يُخضع النساء والفتيات للقتل من دون محاكمة والتعذيب الجماعي والاعتقال القسري والزواج المبكر والاغتصاب والاسترقاق الجنسي. **وكما هو متوقع، توقفت كامل المنظمات المعنية بحقوق المرأة عن العمل في الأراضي الخاضعة لتنظيم داعش. غير أن هذه المنظمات (لا سيما تلك التي تمت مقابلتها في إقليم كردستان العراق) هي رأس حربة في التعامل مع الحاجات الملحة الإنسانية للنساء والفتيات اللواتي اضطررن للنزوح بسبب تنظيم داعش.**

٢. ما هي النتائج المترتبة نتيجة الوضع السابق الذكر لا سيما تأثيره على قدرة منظمات المجتمع المدني والمنظمات المعنية بحقوق المرأة في توجيه جدول الأعمال المرتبط بمسألة العدالة القائمة على النوع الاجتماعي؟ بتعبير آخر، ما هي منهجية الجهات الفاعلة في الدولة و/أو غيرها من الجهات الفاعلة في مسألة الحوكمة في إيلاء الأولوية لجدول أعمال حقوق المرأة والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي، وذلك بالمقارنة مع جداول الأعمال المتعلقة بالأمن القومي وغيرها من البنود التي توازيها أهمية (مثلاً مقتضيات تقديم المساعدات الإنسانية وتعهدات الجهات المانحة

[٧] الاطلاع على: العراق في أزمة – النساء تطالبن بتعزيز الحماية، كفينا تيل كفينا، 12 مارس
http://kvinnatillkvinna.se/en/2015/03/13/iraq-in-crisis-women-demand-increased-protection/;
وزارات عراقية تُلغى في ظل الإصلاحات التي يعتمدها رئيس الوزراء، روداوتيت، 16 أغسطس
2015، http://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/160820156

[٨] العراق: التحقيقات بشأن انتهاكات الفلوجة غارقة في السرية، هيومن رايتس ووتش، 7 يولي،
https://www.hrw.org/news/2016/07/07/iraq-fallujah-abuses-inquiry-mired-secrecy

والأولويات)، والحاجة إلى الكفاح في ظل الأزمات الاقتصادية المستمرة؟

تعمل منظمات عديدة معنية بحقوق المرأة في إقليم كردستان العراق مع حكومة الإقليم والسلطة القضائية والسلطات المحلية/المحافظات بهدف تحقيق تقدم على صعيد جدول الأعمال الخاص بمسألة العدالة القائمة على النوع الاجتماعي. ويتم دوريا استشارة المنظمات المعنية بحقوق المرأة من قبل الحكومة وقد ساهمت في تدريب موظفي الدولة والشرطة بشأن مسائل مثل الحوكمة الجيدة و العنف القائم على النوع الإجتماعي وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. كما تتميز بعض هذه المنظمات بإمكانية التواصل مع أعضاء البرلمان وحكام المحافظات والوزراء، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في نجاح حملات حشد التأييد. ومن بين الإنجازات التي تمّ تحقيقها، قانون مكافحة العنف الأسري[9] لعام ٢٠١١ وقانون مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث[ا] لعام ٢٠١١.

وعلى الرغم من ذلك، **ترى كافة المنظمات المعنية بحقوق الإنسان أن مسألة النوع الاجتماعي لا تشكّل أولوية بالنسبة إلى حكومة إقليم كردستان** وأن مصادر القلق بمعظمها تتعلق بالوضع الأمني والأزمة الاقتصادية. هذا وتعتقد المنظمات المعنية بحقوق المرأة أن حكومة إقليم كردستان قد اعتمدت التشريع الخاص بالعدالة القائمة على النوع الاجتماعي بشكل عابر وهي لا تتحرّك إلا لدى حدوث أزمة أو فضيحة. وفي أحد الأمثلة على ذلك، لم تعجّل حكومة إقليم كردستان في اعتماد التشريع بشأن جرائم الشرف إلا في أعقاب المظاهرات الحاشدة بسبب القتل الوحشي الذي تعرضت له فتاة تبلغ من العمر ١٥ سنة في محافظة دهوك سنة ٢٠١٤[ا].

في المقابل، **لا تُعتبر علاقة المنظمات المعنية بحقوق المرأة هذه بالإيجابية نفسها مع الحكومة الفدرالية**. وفي هذا الإطار لا تتفاعل المنظمات المعنية بحقوق المرأة مع الحكومة الفدرالية إلا بهدف الاستحصال على رخصها. وقد رأت المنظمات التي تمت مقابلتها أن الفساد وحالات التأخير نتيجة المتطلبات البيروقراطية التي تتسبب بها الدولة تشكل عقبات كبيرة في وجه تنفيذ برامجها. ومن الصعوبة بمكان بالنسبة إلى المنظمات المعنية بحقوق المرأة ان تتمكن من القيام بشكل فعال بحملات حشد الدعم لدى الحكومة بما أنها تعتبر أن الأولوية الواضحة بالنسبة للحكومة هي محاربة داعش ومعالجة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن تدهور أسعار النفط. ويُنظر إلى المؤسسات التي يتمحور اهتمامها على مسائل النوع الاجتماعي والتي ينبغي أن تكون منفتحة على المنظمات المعنية بحقوق المرأة على أنها غير فعالة ولا تحاول التعاون معها. ويصعّب هذا الوضع بشكل كبير على المنظمات المعنية بحقوق المرأة محاولاتها إنجاز تقدّم في الوضع الراهن لحقوق المرأة، وذلك إذا كانت الأمور تتمّ عبر الحكومة.

٣. ما هي الاستراتيجيات التي تمّ تطويرها من قبل المنظمات المعنية بحقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني الوطنية منها والمحلية في مواجهة واقع انحسار

[9] الترجمة الإنكليزية: http://www.ekrg.org/files/pdf/combat_domestic_violence_english.pdf

[ا] كردستان العراق: القانون الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للنساء خطوة إيجابية، هيومن رايتس ووتش/ 25 يوليو 2012 http://www.hrw.org/news/2011/07/25/iraqi-kurdistan-law-banning-fgm-positive-step

[ا] قضية قتل فتاة كردية تشعل احتجاجات واسعة في أنحاء كردستان العراق، إيكورد دايلي، 2 يونيو 2014 http://ekurd.net/mismas/articles/misc2014/6/state8046.htm .

الهامش المتاح أمامها وفي دفع جدول أعمال حقوق المرأة قدماً؟ ما هي الأهداف التي تسعى هذه المنظمات إلى تحقيقها وما هي النقاط المشتركة؟ ما هو الدور والنفوذ، إن وجود، المستند إلى النوع الاجتماعي الذي تؤديه وتمارسه الجهات الفاعلة النسائية في المجتمعات المدنية الإسلامية أو تلك المستندة إلى الدين؟ وهل أن هذه المجموعات في حالة تكامل أو تنافس مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني غير الدينية المنادية بحقوق المرأة ومشاركة المرأة؟ هل لاقت أي من منظمات المجتمع المدني أو المنظمات المعنية بحقوق المرأة العاملة في المناطق الواقعة تحت سيطرة جهات غير حكومية سهولة أكبر في دفع جدول أعمالها قدماً بالمقارنة مع نظيراتها العاملة حصراً في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة؟

تمكنت المنظمات المعنية بحقوق المرأة في إقليم كردستان العراق من دفع جدول الأعمال المتعلق بحقوق المرأة قدماً عبر تقديم الخدمات ضمن المجتمعات المحلية التي تتولى الدولة تقليدياً توفيرها. ومن بين الأمثلة على ذلك طريقة استجابة المنظمات المعنية بحقوق المرأة أمام واقع ازدياد عدد النازحين داخلياً واللاجئين الهاربين من تنظيم داعش، حيث عمدت هذه المنظمات إلى افتتاح مراكز جديدة في محافظة دهوك[17] بهدف تأمين المساعدات الإنسانية والعناية من الصدمات وتقديم الاستشارات النفسية-الاجتماعية. وقد كانت هذه الاستراتيجية صعبة التنفيذ لا سيما أن المنظمات المعنية بحقوق المرأة ترى أن الجزء الأكبر من تمويل الجهات المانحة الدولية يخصص فقط للمنظمات المرتبطة بأهم الأحزاب السياسية، الأمر الذي يتسبب بمنافسة شرسة بين المنظمات المعنية بحقوق المرأة المستقلة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تقويض التعاون ودفع المنظمات المعنية بحقوق المرأة إلى عدم الكشف عن برامجها لغيرها من المنظمات.

ومن الاستراتيجيات الأخرى التي تستخدمها المنظمات المعنية بحقوق المرأة في إقليم كردستان العراق هي استخدام نفوذ القادة الدينيين وقادة المجتمعات المحلية لمناصرة جدول أعمال حقوق المرأة. وعلى الرغم من أن المنظمات المعنية بحقوق المرأة التي تمت مقابلتها تعتبر أن الإسلام عامة له تأثير سلبي في حقوق المرأة لا سيما أن الممارسات الدينية في إقليم كردستان العراق قد أصبحت أكثر التزاماً خلال السنوات القليلة الماضية أبدى بعض القادة الدينيين ليونة حيال جدول الأعمال المرتبط بحقوق المرأة. وقد قامت المنظمات المعنية بحقوق المرأة بورشات عمل مع رجال الدين المحليين لتسليط الضوء معهم على مسائل أقل علاقة بالمحرمات مثل الإقرار بمسألة العنف القائم على النوع الإجتماعي وحقوق الميراث وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وذلك على أمل أن يساهم ذلك في تحسين وضع حقوق المرأة على صعيد المجتمع المحلي.

[17] المحافظة التي تسجل ثاني أعلى عدد نازحين في الداخل (389556 شخص ابتداءً من أبريل 2017)، أي أرقام محدثة متوفرة على الموقع التالي: http://iraqdtm.iom.int/IDPsML.aspx

ويتشابه الوضع إلى حدّ كبير مع الوضع القائم في جمهورية العراق الفدرالي حيث الانقسامات حادة بين المنظمات المعنية بحقوق المرأة الدينية منها والتابعة لحزب سياسي والمنظمات المستقلة. وقد أبدت المنظمات المعنية بحقوق المرأة المستقلة شكاً حيال العمل مع المجموعات الدينية نظراً إلى تباعد الأهداف كما أن هذه المنظمات أظهرت تردداً بالعمل مع المجموعات التابعة لأحزاب لا سيما أن نشاطتها غالباً ما تُرفع في تقارير إلى الهيئات المسؤولة في الحزب. كما سلّطت المنظمات المعنية بحقوق المرأة الضوء على البرامج على مستوى المجتمع المحلي على الرغم من أن ذلك قد اصطدم بمقاومة من قبل العديد من المجتمعات المحلية لدى تنفيذ هذه البرامج. وأفادت العديد من المنظمات المعنية بحقوق المرأة أن الموظفين المنتسبين إليها غالباً ما كانوا يتلقون تهديدات بالقتل. إلى جانب ذلك تخلّت معظم المنظمات المعنية بحقوق المرأة التي أجريت معها مقابلة عن البرامج المثيرة للجدل في أعقاب ردود فعل شديدة في المجتمع المحلي. وتشمل هذه البرامج إدارة أماكن إيواء ضحايا/الناجين من حالات العنف المنزلي وتوفير مساعدات قانونية مجانية إلى النساء اللواتي يجتزْن حالات طلاق والقيام بنشاطات ميدانية لكسب التأييد فيما يتعلق بمكافحة جرائم الشرف. **وعلى عكس نظيراتها في إقليم كردستان العراق، يزداد تردّد المنظمات المعنية بحقوق المرأة على صعيد جمهورية العراق الفدرالي في التواصل مع القادة الدينيين.** واعتبرت المنظمات التي تمت مقابلتها أن المجتمعات المتدينة عامة تبدي سلبية تجاه حقوق المرأة وأن أكثر المواضيع التي تعتبر من المحرمات في المجتمع العراقي هي تلك التي تتعارض مع المعايير المجتمعية التي يرى بعض الأشخاص أن لها مبررات وأسس دينية، مثل الاغتصاب الزوجي والزواج المبكر وتعدد الزوجات وجرائم الشرف.

٤. ما هو الدور الذي قد تؤديه الجهات الفاعلة الدولية في مجال التطوير (الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية) في مواجهة التأثيرات السلبية للنزاع القائم وحالة الهشاشة السائدة في إنفاذ حقوق المرأة والفتاة في المجتمع المعني؟ ما هي الخطوات الممكن اتخاذها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؟ كيف يمكن أن يختلف دور ونطاق الجهات الفاعلة الدولية في عملية التنمية، وذلك استناداً إلى المنطقة حيث تحاول العمل (المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة/غير الخاضعة لسيطرة الدولة)؟ كيف يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تدعم المنظمات المعنية بحقوق المرأة/منظمات المجتمع المدني ووضع البرامج التي تولي عناية خاصة بمسألة النوع الاجتماعي، في حين أنها تقوم مقابل ذلك بتخفيف حدّة الصورة السياسية والأمنية والمخاطر التي قد تمسّ بسمعة واستمرارية الشركاء والمستفيدين على المستوى الوطني؟

بشكل عام، تعتبر المنظمات المعنية بحقوق المرأة في أنحاء العراق أن للمجتمع الدولي (الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية) تأثير إيجابي في إنفاذ حقوق النساء والفتيات. وساهم الحضور الفعلي على الأرض للمجتمع الدولي في مناطق أساسية مثل إربيل وبغداد في زيادة اهتمام حكومة إقليم كردستان والحكومة الفدرالية بالمنظمات المعنية بحقوق المرأة المحلية.

غير أن المنظمات المعنية بحقوق المرأة ترى أن المجتمع الدولي غالباً مع يفرض جدول الأعمال والأولويات الخاصة به وتعتبر أن الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية لا تستشير المنظمات المعنية بحقوق المرأة بشأن الحاجات الفعلية للنساء على الصعيد المحلي. ونتيجة لهذا الأمر، تحولت العديد من المشاريع المنفذة من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية إلى مشاريع غير عملية ولا تأخذ بعين الاعتبار التعقيدات الثقافية الموجودة في العراق. وفي مواجهة هذا الأمر، اقترحت المنظمات المعنية بحقوق المرأة أن يتمّ التعامل معها على قدم المساواة ومنحها فرصة اقتراح برامج وانشطة مناسبة. إلى جانب ذلك، تعتبر العديد من المنظمات أن الجزء الأكبر من التمويل الدولي في إقليم كردستان العراق يُخصص فقط للمنظمات المرتبطة بأحزاب سياسية التي غالباً ما تتخذ من اربيل مقراً لها وتقوم في أحياة كثير ببرامج أقلّ عددياً من المنظمات المستقلة. وقد باتت هذه المسألة أكثر ترسخاً في ظل إشارة المنظمات المعنية بحقوق المرأة إلى أن جزء كبيرة من التمويل الدولي قد أخذت من مناطق أخرى في العراق وخصصت لإقليم كردستان العراق في مواجهة أزمة اللاجئن والنازحين داخلياً. **هذا وقد حثّت المنظمات المعنية بحقوق المرأة المجتمع الدولي للحفاظ على التمويل في مناطق أخرى في العراق بموازاة توفير الأموال إلى المنظمات المعنية بحقوق المرأة المستقلة في إقليم كردستان العراق، لضمان عدم تدهور وضع حقوق المرأة في المنطقتيْن.**

ومن المسائل الأخرى التي أشارت إليها المنظمات المعنية بحقوق المرأة هي أن المجتمع الدولي يخصص أموال أكثر إلى أعمال المساعدات الإنسانية القصير الأمد بالمقارنة مع الأعمال التنموية على الأمد الطويل. والجدير ذكره أن الجزء الأكبر من المشاريع أصبحت حالياً ممولة لمدّة لا تتعدى السنة الواحدة كحد أقصى. كما أن البرامج التي تتناول مواضيع مثل التدريب على اكتساب الدراية القانونية وبرامج كسب التأييد في مسألة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي قد خسرت التمويل لصالح برامج تقديم العناية لحالات الصدمة والرعاية النفسية-الاجتماعية. وعلى الرغم من الإقرار بأن التعامل مع أزمة النازحين داخلياً واللاجئين هو أمر أساسي، **تخشى المنظمات المعنية بحقوق المرأة أن التصوّر القصير الأمد الذي يعتمده المجتمع الدولي من شأنه أن يتسبب بتدهور حقوق المرأة على الأمد الأطول.**

وتتعلق المسألة الأخيرة بالدخول الكثيف للمنظمات الدولية غير الحكومية إلى إقليم كردستان العراق منذ العام ٢٠١٣، الأمر الذي تسبب بخسارة أدمغة في أوساط الموظفين المحليين المؤهلين من المنظمات المعنية بحقوق المرأة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية حيث أن هؤلاء الموظفين ينجذبون إلى رواتب أعلى ومنافع أفضل تقدمها المنظمات الدولية غير الحكومية. وبهدف تحسين الوضع القائم، **تحثّ المنظمات المعنية بحقوق المرأة المجتمع الدولي على زيادة التمويل من أجل تعزيز القدرة الهادفة إلى تمكين المنظمات المحلية من تنفيذ المشاريع.**